■ لا تزال المخالفات مستمرة

بفعل الإهمال والعبث

وفيما يتعلق بتوقعاته حول بقاء المدينة ضمن القائمة أو شطبها أشار مطهر إلى أن المدينة حدث فيها حراك صحيح انه بطيء ولكنه يمكن أن يشفع لها منها انشاء شبكة للصرف الصحي على أعلى المستويات، بالإضافة إلى مشاريع الرصف التي رصدة لها ملايين الدولارات والتي استخدمت نوعا من الأحجار هو الأفضل عن سائر المدن التاريخية اليمنية كما تم تجميل بعض واجهات المباني.

وحول ازالة التشوهات والمخالفات لفت مدير فرع الحفاظ بزبيد أن هناك مشروعاً لإزالة ومعالجة المخالفات لكنه متعثر مع انه هام جدا وحيوي لعملية الحفاظ والسبب في تعثره يعود للمقاول الذي تعاقدت معه الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية الديوان العام وإلى الآن عامان ولم يتم إلغاء العقد مع هذا المقاول الذي لم ينفذ شيء حتى الآن وقد تم مطالبة الهيئة بذلك مرارا كما يوجد مشروع لترميم خمسة منازل منذ عام ٢٠٠٨م بيد أن الموازنة للترميم لم تستخرج من المالية الا نهاية العام ٢٠١١م مع أن المفروض أن ينتهي العام الحالي وقد انهينا على الاقل ترميم خمسة عشر منزلا.

الحفاظ كلام فاضي

والتقينا بالعميد عبدالله المضواحي مدير عام مديرية زبيد رئيس لجنة الحفاظ بزبيد والذي أوضح أن عملية الحفاظ على مدينة زبيد بعد التهديد العالمي بشطبها من القائمة كلام فاضي فهاهي السنة الحادية عشرة توشك على الانتهاء وكل القائمين يتكلمون فقط دون فائدة تنعكس على المدينة ولم نر حلولا واقعية فصاحب زبيد غير حريص على مدينته ووزارة الثقافة ومكتب المدن التاريخية لا يوجد لديها إمكانيات توجد من خلالها الحلول واذا منعت تطرح بدائل صحيح انهم انشأوا مدينة توسع جديدة لكن اين الخدمات حتى التعويضات للاراضي الخاصة لم تعط لستحقيها حتى الآن.

وقال: الإمكانيات أمر مهم جداً وحيوي لتنفيذ خطة الحفاظ على زبيد بشكل سليم وصحيح والمواطن عنده حق وهو مقصر ومخالف في مدينته فمهما كان التقصير من الجهات الرسمية أو الدولة لا يعني هذا أن أبناء زبيد يخربون مدينتهم بأيديهم، فهناك الكثير ممن يملكون بيوتاً تاريخية جميلة ويميلون إلى تشويهها بالبناء الأسمنتي والتوسع الرأسي ولا يهتمون بالالتزام بموضوع البناء التقليدي، وحقيقة ونقولها بكل صراحة أن هيئة المدن التاريخية ووزارة الثقافة ومعهما المجلس المحلي لم تقدم للمواطن ما كان يفترض بناء تقديمه ذلك نساعده في الحفاظ على مدينته وفي نفس الوقت قابل المواطن ذلك الاهمال الرسمي بعدم الحرص على مدينته والحفاظ عليها، وهناك أناس من المخالفين حالتهم الاقتصادية والمعيشية متعبة لكن أتألم كثيراً عندما أرى أناساً من الميسورين الذين لديهم الإمكانيات المادية ويتجهون نحو المخالفات والبناء الحديث.

الدولة لم تفي بوعودها

واكد أن السبب عن هذه المخالفات هو التقصير من الدولة وعدم الإيفاء بالوعود التي يتم اصدارها من قبل الجهات الرسمية بالإضافة إلى القصور في الجوانب الضبطية لأنه عندما يتم ضبط شخص مخالف ونطلب منه ازالة المخالفة يقول أن لن يزيلها إلا بحكم قضائي والحكم القضائي يحتاج إلى قانون وقانون المدن التاريخية لم يصدر إلى الآن ولا يوجد في المدينة نيابة متخصصة للآثار والمدن التاريخية وبالتالي لا يتم توقيف المخالف سوى بضع ساعات ويخلى سبيلة ليعود إلى اكمال ما بدأه من مخالفة وهذه هي الدائرة التي يتم العمل بها رفع من قبل المدن التاريخية إلى رئيس المجلس المحلي بالمدينة يحولها إلى الأمن لضبطه ويحول المخالف للنيابة ليتم الافراج عنه ليعود لإكمال مخالفته.

وأشار إلى أن الدولة كان الأحرى بها عقب اعلان المدينة ضمن قائمة التراث العالمي أن يتم توفير المواد التقليد للبناء وبأسعار تتناسب مع الظروف الاقتصادية لأبناء زبيد بالإضافة إلى الاهتمام ببناء مدينة توسع جديدة على اعتبار أن زبيد التاريخية مدينة حية جداً ما الأسرة التي كانت مكونه من خمسة -ستة أشخاص أصبحت تتكون في المتوسط من (٢٠-٣٠) فرداً وبالتالي كان الأحرى بالدولة وعلى الفور أن تباشر في تخطيط المدينة الجديدة على أن يتم تزويدها بكافة الخدمات، وعليه سيعمل المواطن على البناء داخل المدينة الجديدة الواسعة بدلاً عن الانحصار ضمن مساحات ضيقة أو بشكل رأسي داخل مدينة تاريخية مزوحمة، فاذا عملت الدولة على توفير ذلك من وقت مبكر لما كانت المدينة وصلت إلى هذه الحالة المحزنة ولا ننكر أن هناك بعض الشدة من التعامل مع المخالفين والا لكانوا بنوا في الساحة الكبرى التي يعد لها أن تكون مسرحاً مفتوحاً أمام القلعة.

أجهزة الدولة أول المخالفين

الأخ مدير عام المديرية يقول أن هناك عدم تهاون في التعامل أذن فكيف استطاع الناس الاعتداء على الحق العام من شوارع ومتنفسات وحتى مساجد ولن نقول المباني التاريخية لأنها أملاك خاصة فأين الحزم وعدم التهاون والمساحات والشوارع تنهب ويعتدى عليها.

وأضاف العميد المضواحي إلى نقطة هامة يرددها الأهالي باستمرار وتتمثل في أنهم يرون أنه مطلوب منهم الحفاظ على مدينتهم والدولة تلزمهم بالبناء وعدم استحداث مباني مشوه ومخالفة في حين أن الدولة نفسها تخالف وتستحدث مبان عامة تمثل تشويها صارخا في المدينة التاريخية وأبرز تلك المباني مبنى المواصلات ومدرسة الثورة والمستشفى وبالتالي كان رد فعل المواطن أن يخالف مثل جهات الدولة الرسمية.

أذا كانت الدولة تتبنى طريقين الأول ينادي بالحفاظ والثاني يخرب ويشوه فما الذي ننتظره من المواطن وما الذي ننتظره من دولة تقود بنفسها عملية التشويه والخراب هل فاقد الشيء ممكن أن يعطي؟!!

وأكد المضواحي أن الحفاظ على مدينة زبيد مجرد كلام ولا يوجد حفاظ بشكل جدي.

منظمة الـ«GTZ» الالمانية ربما تقوم بأعمال حفاظية تفوق الجهات الرسمية المعنية بالحفاظ لا سيما في مجال الترميم للمنازل والأربطة والمساجد وحتى الدكاكين التي كانت وزارة الأوقاف قد تعهدت بترميم أكثر من (٥٠) دكاناً ولكنها لم تنفذ سوى (٧-٨) عمليات ترميم للدكاكين في السوق القديم ولهذا كان لزاما علينا الالتقاء بمختص الاشراف على مشاريع الـ«GTZ» والتي تنفذ أعمالها على أساس النصف ٥٠٪ عليها والباقي على صاحب المنشأة حيث يقول المهندس نبيل منصر والذي كان يعمل مدير عاماً لفرع هيئة المدن التاريخية بزبيد والآن مدير مشروة الـ(GIZ) زبيد أن المدينة تواجه كارثة إنسانية كبيرة يهددها بشكل مباشر ومن الممكن أن يكون السكن داخل هذه المدينة خلال السنوات القادمة صعباً إن لم يكن مستحيلاً فقد أصبحت المدينة التي هي في الأساس حارة جداً مزدحمة بشكل كبير وتم البناء في الساحات التي كانت توجد في كل المنازل بالإضافة إلى البناء في الشوارع والمتنفسات الهامة للمدينة والتي تسمح بمرور الهواء وتجدده إلى كافة أنحاء المدينة، ولهذا أصبح الوضع داخل المدينة يزداد خطورة إلى عام بعد آخر وهذا كله بفعل البنايات والاستحداثات المعمارية.

في الحلقة القادمة سوف نكمل بقية الموضوعات واللقاءات ومنها لقاء المهندس نبيل منصر وسنعرف وجهة نظر المواطنين والعلماء ورجال الفكر من أبناء المدينة.

مدير الـ(GIZ) زبيد: قد يكون السكن مستقبلاً في المدينة مستحيلاً بسبب التزاحم الكبير

رئيس لجنة التخطيط: "٢٤٠٠" إجمالي المخالفات في مدينة زبيد

■ مسجد قديم تحيطه المخالفات من كل جانب

يعد أحد رموز المباني التاريخية في اليمن

دار الحجر

يشكو ضره للزوار الوافدين

تحقيق/ صادق هزبر

يعد دار الحجر بوادي ظهر محافظة صنعاء أحد رموز المباني التاريخية في اليمن.. يتفرد هذا الدار بهندسة معمارية فائقة الإتقان.. يتربع فوق صخرة جرانيتية كبيرة.. يخاطب كل الزائرين بهامته الباسقة من كل مكان تداعبه ما تبقى من الخضرة وأشجار البرقوق من كل مكان في الوادي تتبسم له الجبال المحيطة بوادي ظهر من كل مكان وتعطيه الأمان والطمأنينة.. يكاد دار الحجر ينطق للتعبير عن نفسه كتراث يعاني بعض الإهمال في أجزاء من ملحقاته من قبل مستأجره السابق الذي بنى علامته مع هذا الدار لأكثر من "١٧" عاماً كالزواج العرفي دون نفقة أو مهر سوى فتات يسير حيث كان إيجاره للدولة "٢٠" ألف ريال.. وتدرج إلى "١٦٥" ألف ريال في ٢٠٠٤م إبان ازدهار السياحة في الأعوام الماضية.. يقول عنه الإخوة حسين أحمد حاتم ويحيى ناجي المستأجران الجديد أن بعض ملحقات دار الحجر معرضة للانهيار في أي وقت خصوصاً في الجهة الجنوبية والمسمى "بالمعرض" وهو ملحق بجانب الدار بالإضافة إلى المطبخ الرئيسي حق الدار لأن المستثمر السابق كان قد حمل فوق سطح المطبخ "بلك ونيس" وأنه قد تم إزالة هذه الأكوام وتم ترميم بعض التشققات في السطوح وأن المبنى بحاجة ماسة للاهتمام والترميم موضحاً أنه سيسعى جاهداً من أجل الحفاظ على هذا المعلم بتعاون الجميع من سلطة محلية ووزارة السياحة عبر مكتب السياحة بمحافظة صنعاء وكذلك وزارة السياحة ممثلة بوزيرها الجديد الدكتور قاسم سلام وأنه سيتم إشراك أبناء المنطقة للاهتمام بهذا المعلم وتدريب بعض شباب الوادي في مجالات الفندقة والضيافة والإرشاد السياحي والحرف بهدف الاستفادة المجتمعية من السياحة الوافدة لهذه المنطقة.

أعمال صيانة وترميم هامة

أما المهندس عبدالله الحضرمي فيقول في تقريره المرفوع إلى السلطة المحلية حول الأعمال الضرورية لصيانة دار الحجر وملحقاته كمرحلة أولى بأنه لا بد من ترميم وصيانة السقوف الخاصة بمبنى المعارض قرب البوابة الرئيسية والمحكمة، بالإضافة إلى سقف النوبة قرب الدار وإعادة الملاح والجص، بالإضافة إلى إزالة الرصف فوق منطقة المطبخ وساحة الكفتريا المتضررة من الأمطار وعمل عوازل لسقف المطبخ واستخدام أحجار جديدة من ثلا، بالإضافة إلى ترميم وصيانة سطح وأسقف أرضية المخزن الخاص بمنطقة المطعم وصيانة أسطح الدور الثالث للمبنى الجنوبي للدار وصيانة سطح الدور الرابع الشمالي فوق غرفة الإمام، خاصة منطقة الميزاب وتنظيف مناطق الآبار والجروف في الدار وتغيير العقود المهترئة في الجهة الشرقية للدار من الخارج وعددها ثلاثة عقود زجاج أبيض وصيانة شبكة المياه والكهرباء وغيرها من الأعمال.